أوراق إستراتيجية

April, 2006

Time for a US / Iran Patch Up

James E. Doyle and Sara Kutchesfahani

حان الوقت لترميم علاقة إيران والولايات المتّحدة

إنّ الإندفاع الحالي بسبب التحدي النووي لإيران مستمر اليوم بنفس الحدّة كما كان عند إفشاء مشروعها قبل ثلاث سنوات ونصف، عندما كشف المجلس الوطني للمقاومة في إيران، وهي مجموعة معارضة إيرانيّة في المنفى، عن برنامج دورة الوقود النووي السري لإيران. وإنّ الجهود الأوروبيّة- بقيادة الإتحاد الأوروبي EU3 (بريطانيا، فرنسا وألمانيا)- بالتعاطي ديبلوماسياً مع إيران، هي جهود جديرة بالثناء، إلاّ أنّها كانت غير ناجحة في منع إيران من مواصلة برنامج التخصيب. وبذلك يظهر أنّ الخيار الوحيد للمجتمع الدولي يقع بين الإستسلام لإيران والسماح لها بتطوير تكنولوجيا نوويّة يمكن أن تدعم برنامج أسلحة أو بين إطلاق ضربة عسكريّة. إنّ إتباع أي من هذين الخيارَين سيكون له نتائج مدمّرة. وبالحقيقة، لا يزال هناك خيار ديبلوماسي بإمكانه حلحلة الأزمة النوويّة. إنّ البديل للإيرانيين والأميركيين هو العمل على إدارة خلافاتهم وان يتقاسموا عمليّة ترميم متأخّرة وطويلة. ويحتاج الإيرانيون الى مجموعة من الحوافز للتخلي عن برنامجهم النووي، وفي الواقع فإنّ الأميركيين، وليس الأوروبيين، هم القادرين على تقديم ما تريده وما تحتاجه إيران.

وتقوم هذه الورقة بدراسة أوليّة للمنطق الإيراني لجهة طموحها النووي، كما تعرض الى أنّ " التقارب " بين الأميركيين والإيرانيين هو أمر ممكن مع تغيير سياسة كلا الجانبين. وتشرح هذه الورقة كيف أنّ هناك فرصة للإتحاد الأوروبي للعب دور فعال كمحفز في " تطبيع " العلاقات الإيرانيّة- الأميركيّة.

المنطق الإيراني في الطموح النووي

ومع الجو الحالي في الشرق الأوسط، فإنّ إيران تشعر بالتأكيد بالضغط. إنّ الحديث عن ضربات عسكريّة من قِبَل كل من الولايات المتّحدة وإسرائيل تزامن مع وجود الجيش الأميركي على حدود إيران كما في الخليج الفارسي، مما وضع إيران في موقف غير مريح بدون شك. إنّ الشعور بالتهديد والبقاء تحت المجهر بشكل دائم لن يضيف لإيران سوى عدم الشعور بالأمن.

ومنذ إنشاء الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران في العام 1979، كانت علاقات إيران مع كل من جيرانها والغرب، مضطربة. فمع مواجهتها مع العراق الحائز على أسلحة الدمار الشامل (WMD)، ومنطقة غير مستقرّة، والإفتقار الى الدعم الدولي، شعرت إيران بأنّها معزولة سياسياً وفوق ذلك مهددة. وعلى كل، وبعد 27 سنة، تغيّرت معظم الظروف لصالح إيران: إنّ نظام صدام حسين لم يعد موجوداً، وليس هناك من تهديد حقيقي من الحكومة العراقيّة الجديدة تجاه إيران، وقامت إيران مؤخراً جداً بتأسيس علاقات جيدة مع معظم الدول في المنطقة (مع إستثناء واضح لإسرائيل)، كما أنّها رسخت روابطها الإقتصاديّة مع روسيا، الصين، الهند والإتحاد الأوروبي. وبالرغم من هذا التقدّم، فإنّ المنطقة لا تزال غير مستقرّة ومتقلّبة.

إنّ الرد العسكري على التحدي النووي لإيران يظل إحتمالاً قوياً. وقد حذر وزير الدفاع الإسرائيلي شاوول موفاز، في كانون الثاني الفائت 2006، من أنّ إسرائيل يمكن أن يكون لها ردّة فعل ضد برنامج إيران النووي، كما كرر أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء في واشنطن، الكلام مؤخراً بأنّه قد يكون على الولايات المتّحدة تولّي القيام بضربة عسكريّة لردع إيران عن السعي للحصول على أسلحة نوويّة.

إنّ ضربات عسكريّة على إحدى أو على جميع مرافق إيران النوويّة لن يكون مدمراً لإيران فقط، وإنّما قد يكون بمثابة كارثة، إقليمياً، وبذلك فإنّ المجتمع الدولي قد يجد نفسه بمواجهة تدهور في الوضع الحالي كما أنّه قد يواجه سباقاً حاداً للإنتشار النووي.

وربما كان هذا هو السبب بالضبط الذي لأجله ترغب إيران بمواصلة برنامجها للأسلحة النوويّة: إنّ قدرة إيران على الحصول على أسلحة نوويّة سيؤمن لها الرادع الأفضل ضد ضربة وقائيّة أميركيّة و/ أو إسرائيليّة. وكوسيلة أمنيّة، فإنّ مواصلة نحاولة الحصول على أسلحة نوويّة يمكن أن يكون في مصلحة الأمن الوطني الإيراني. ولكن وبصفتها موقعة على معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT)، فإنّ إيران كانت قد تخلّت عن الحق بالسعي أو الحصول على قدرة كهذه.

إنّ الرسالة المنبعثة من إيران كانت واضحة وثابتة: إنّ إيران لا تسعى للحصول على أسلحة نوويّة، وإنّما تريد الفرصة لتوليد طاقة نوويّة مدنيّة. هناك أسباب مشروعة لإيران للسعي لطاقة مدنيّة كونها موقّعة على NPT وكونها بلد له تاريخ بالإعتماد على الذات.

وتريد إيران أن تتم معاملتها بالسويّة كما هو حال جميع أعضاء NPT المخوّلين تطوير دورة وقود نووي كامل. وتقول الحكومة الإيرانيّة أنّها تحترم معاهدة NPT وبأنّها، ومع حقوقها تحت المادّة الرابعة من المعاهدة " لتطوير أبحاث، وإنتاج وإستخدام طاقة نوويّة لأهداف سلميّة "، فإنّها تعارض معاملتها بشكل غير عادل وإنتقادها علناً بسبب طموحها النووي المزعوم. وبالحقيقة، فإنّ النقاش الدائر في إيران نفسها هو أنّ المجتمع الدولي لا يعارض تطوير القوّة النوويّة وإكتساب الأسلحة النوويّة لاحقاً من قِبَل باكستان، الهند وإسرائيل، حيث أنّ هذه الأعمال لم تتسبب بإدانة دوليّة كالتي تواجهها إيران اليوم.

إنّ المعايير المزدوجة للمجتمع الدولي بالنسبة لباكستان، الهند وإسرائيل هي غالباً محل تساؤل، لكن ما يميّز إيران عن هذه الدول هو أنّ إيران كانت قد وقّعت على معاهدة NPT في حين أنّ تلك الدول لم تفعل. إنّ برنامج إيران النووي مُلزَم قانوناً بالمراقبة من قِبَل الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة (IAEA)، بما أنّها تعهّدت الإذعان للروابط القانونيّة للمعاهدة.

وبصفتها موقّعة على معاهدة NPT، فإنّ من ضمن حقوق إيران إنتاج وإستخدام الطاقة النوويّة لأهداف سلميّة لإنتاج طاقة نوويّة مدنيّة. ولا تفهم الولايات المتّحدة وأوروبا لماذا تريد إيران إنتاج طاقة نوويّة مدنيّة مع ما لديها من إحتياطات ضخمة من طاقة الهايدروكاربون من النفط والغاز. فإيران تملك ثاني أكبر إحتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وتأمل اليوم بتوليد الطاقة النوويّة. إنّ الطاقة النوويّة المدنيّة هي أمر أساسي وحيوي لحاجات إيران من الطاقة في المستقبل، إذ أنّ الطاقة النوويّة ستعمل كبديل للنفط الذي يُتوقّع أن ينفذ خلال 20-30 سنة المقبلة.

إنّ منطق إيران من حيث إرادتها توليد طاقة مدنيّة، تُعتبر معقولة نظرياً، إلاّ أنّ الأنشطة الإيرانيّة الأخيرة عرضت شيئاً آخر.

إنّ بعض التعاون والشفافيّة لإيران مع IAEA تزامن مع نكث إيران لإتفاقها مع الإتحاد الأوروبي (EU3) والذي إنتهى بإنهيار المحادثات، وهو ما يعرض الى أنّ رغبتها بإنتاج الطاقة النوويّة ما هي إلاّ واجهة للحصول على قدرة إنتاج الأسلحة النوويّة.

وما تريده إيران من العالم هو أن يصدّق أنّها لا تريد صنع أسلحة نوويّة، إلاّ أنّ سلوكها الحالي يفترض شيئاً مختلفاً. إنّ الطريق المسدود حالياً لحل الأزمة ناشئ عن ثلاثة عوامل. أولاً، تظهر تقارير IAEA أنّ إيران لم تنفذ جميع إلتزاماتها في معاهدة NPT، وأنّ إيران لم تكن صادقة أو شفافة مع الوكالة الدوليّة وبأنّها إستطاعت أن تتدبّر، وبنجاح، إخفاء برنامجها النووي السري لمدّة عشرين عاماً. فإذا لم يكن لدى إيران ما تخفيه، فلماذا أخفت إذن نشاطاتها عن الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة؟

ثانياً، إنّ سلوك إيران الأخير مع الإتحاد الأوروبي صعّد من التوترات، كما أنّ إنتهاكها للإتفاق مع الأوروبيين، ولاحقاً مواصلتها برنامج التخصيب، كل ذلك لم يساعد على عمليّة غرس الثقة بأنّ تصميم إيران إنّما هو لهدف سلمي.

ثالثاً، إنّ الإرتباط الملاحظ لإيران مع الإرهاب، يرفع التساؤلات بخصوص سلوكها. كما أنّ نداءات رئيس البلاد لتدمير إسرائيل أدّت بدول عدّة الى الإستنتاج بأنّه لا يمكن السماح لإيران بالحصول على أسلحة نوويّة.

وتطلب الولايات المتّحدة الثقة بأنّ إيران الإيرانيين لا يسعون للحصول على تكنولوجيا نوويّة وأهداف عسكريّة، بما أنّ إكتساب إيران لبرنامج أسلحة نووي قد يمثّل تهديداً غير مقبول لأمن الولايات المتّحدة: قد يكون أمن إسرائيل مهدد بشكل مباشر، كما أنّ بلداناً أخرى في المنطقة قد تطمح الى إنتشار هذه الأسلحة والحصول عليها.

كما أنّ الجهود الأميركيّة لإنشاء الديمقراطيّة في المنطقة سيتم عرقلتها، وقد تهدد إيران، المتسلّحة نووياً، حريّة الدخول الى الخليج الفارسي.

لا لتطوّر تكنولوجي نووي، ولا لضربة عسكريّة

من الواضح أنّ السماح بتطوّر، لا إعتراض عليه، لتكنولوجيا نوويّة إيرانيّة، أو إطلاق ضربة عسكريّة ضد إيران، قد يكون لها نتائج غير مقبولة.

إنّ إيران بحاجة الى غرس الثقة بينها وبين المجتمع الدولي، لأنّها إذا ما إستمرّت بسلوكها الحالي، فإنّها تخاطر بعزلها وبشكل أكثر حدّة، وهناك إجراءات قليلة لبناء الثقة بإمكان إيران المباشرة بها. أوّلاً، يجب أن تثبت إيران للمجتمع الدولي أنّ أنشطتها النوويّة هي سلميّة حقاً، وإحدى الطرق للقيام بذلك هي موافقتها على فرض تعليق، يمكن التثبت منه، لعمليات التخصيب وإعادة التصنيع لفترة تمتد عشر سنوات على الأقل.

وإذا ما ضمنت إيران حوافز حقيقيّة يمكن تحقيقها، بما فيها حريّة الوصول للوقود لمفاعلاها للطاقة السلميّة، والعودة للإعتراف بها في ساحة السياسة الدوليّة، عندها، قد توافق إيران على تعليق طويل الأمد لجهود التخصيب وإعادة التصنيع. إنّ عشر سنوات هو وقت طويل، خصوصاً مع ما تقدّم من من إحتياطات إيران من النفط والغاز. وربما تكون الطاقة النوويّة ضروريّة للبلاد على المدى الطويل، لكنّها، وبشكل واضح، ليس بحاجة إليها من المفاعل المعقّد الوحيد على مدى العقد المقبل. فلدى إيران كميّة كافية من النفط والغاز الطبيعي للإستهلاك المحلي وللحاجات الدوليّة لسنوات عديدة مقبلة. كما أنّ كبسولة زمنيّة تمتد عشر سنوات لناحية إنتاج طاقة نوويّة لن يلحق الضرر بموارد الطاقة للبلاد.

كما تشمل إجراءات بناء الثقة واحداً آخر يتضمّن السماح بإكمال وإستمرار التفتيش لمواقع إيرانيّة وشتبه بها. وكلما كانت إيران أكثر صراحة وشفافيّة مع الوكالة الدوليّة (IAEA)، كلما كانت القضيّة أسهل لإيران لإثبات أنّ تصميمها على الطاقة النوويّة هو لأهداف سلميّة.

وبصورة مساوية، فإنّه يجب سحب خيار الضربة العسكريّة عن الطاولة لأنّها لا تقدّم سوى فرصاً ضئيلة من النجاح ولأنّها تحمل في طياتها مخاطر هائلة حيث أنّ المرافق النوويّة الإيرانيّة منتشرة في كل البلاد: لقد شهدت إيران في العام 1981 التدمير الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي Osirak، ووفقاً لذلك قامت ببناء بنية تحتيّة نوويّة منتشرة في البلاد.

إنّ ضربة عسكريّة على بعض أو كل المرافق النوويّة المنتشرة لإيران قد لا يكون إذن ضربة "إستئصاليّة" يصاحبها ضرر ضئيل. فحتى إذا ما خطط الجيش الأميركي لضرب محطّة إنتاج الوقود النووي ومختبر الأبحاث في Natanz بالتزامن مع ضرب محطّة إنتاج الماء الثقيل في Arak، فغنّ الضرر قد يكون واسعاً ليشمل إصابات مدنيّة عديدة.

وتقع Natanz شمال أصفهان وسط إيران، وتقع Arak جنوب غرب طهران شمال إيران. إنّ إستهداف هذين الموقعَين سيكون له نتائج معاكسة، بما أنّ أصفهان وطهران هما مدينتان ذواتا رمزيّة عالية للدولة الإيرانيّة. فأصفهان هي إحدى أقدم المدن في إيران وكانت سابقاً العاصمة خلال الجزء الأخير من الفترة الصفويّة (1597- 1736)، كما كانت طهران عاصمة الدولة منذ العام 1795. وعلى المستوى العملي، يبدو من غير المعقول للإيرانيين التصديق بأنّ الولايات المتّحدة يمكن أن تقوم بمهاجمتهم، فبالنسبة إليهم، قد لا يخاطر الجيش الأميركي بهجوم كهذا: تستطيع إيران أن ترى الإضطراب المدني في كل من العراق وأفغانستان يرهق الجيش الأميركي المرتبط هناك. إنّ الضربات العسكريّة قد لا تكون إجراءً وقائياً فعالاً؛ على الرغم من أنّ المفاعلات النوويّة افيرانيّة يمكن أن تدمّر.

كما أنّ المشاعر المعادية للولايات المتّحدة قد تتردد صداها بقوّة داخل المنطقة، ويمكن للقوات الإيرانيّة أن ترد في كل من إيران والعراق. وهذه التركيبة يمكن أن تطلق العنان لحصول ضرر أكبر من ضربة لها قيمة في المصطلحات العمليّة.

إذن، وبعد هذا، فغذا لم يستسلم المجتمع الدولي لإيران لجهة السماح لها بتطوير التكنولوجيا النوويّة، وبغياب ضربة عسكريّة، كيف سيتم تفادي الأزمة النوويّة الإيرانيّة؟

هناك خيارات سياسيّة وديبلوماسيّة قليلة موجودة تتجاوز التهدئة والعمل العسكري. والجواب يتضمّن التعاون الأميركي-الإيراني المستقبلي. إذ يجب على كلا البلدين إصلاح علاقتهما المتضررة قبل الحديث عن فشل الديبلوماسيّة. إنّ إيران والولايات المتّحدة لديهما تاريخياً لا بأس به بينهما، وإنّ لعب الواحدة ضد الأخرى لا يبشّر بخير للمستقبل. لقد حان الوقت " لتقارب " إيران والولايات المتّحدة.

تقارب إيران- الولايات المتّحدة

إنّ علاقة إيران والولايات المتّحدة تتصف بالعداء السياسي العميق. وبالعلن، لا ترغب أي من الدولتين بالإعتراف بشرعيّة الأخرى، وبدلاً من ذلك يتم تبادل الكلام المليئ بالكراهيّة. وضمناً، هناك دليل على أنّ كلا الحكومتين تأملان بالحفاظ على روابط ديبلوماسيّة وبتطبيع العلاقات. وهناك حاجة لتغيير سياسة كلا الجانبين مما يؤدّي في النهاية الى "

التقارب ". أولاً، يجب أن تتوقف التهديدات من الجانبين، ويجب أن يحل مكان سياسة العزل والإحتواء والتهديد التي تنتجها الولايات المتّحدة تجاه إيران، سياسة ثابتة من الشراكة، بصرف النظر عن مدى الترحيب بذلك في كل من البلدين.

وبصورة مساوية، فإنّ على إيران أن تكف عن الكلام المعادي للولايات المتّحدة وأن تركّز على الحفاظ على روابط ديبلوماسيّة مع الولايات المتّحدة. وكما تمّ طرح الأحكام المسبقة المشابهة عن بريطانيا جانباً، الى حد ما، فمن الممكن القيام بالشيء نفسه مع الأميركيين.

وكما إستطاعت الولايات المتّحدة تأسيس علاقات مع الصين، فالشيء نفسه ممكن مع إيران. إنّ كلاً من الولايات المتّحدة وإيران بحاجة الى بعضهما البعض أكثر مما يظنان: فالولايات المتّحدة بحاجة الى خبرة إيران الإقليميّة كما هي بحاجة الى الوصول الى إحتياطها الهائل من الغاز والنفط، بينما إيران بحاجة الى إستثمار الولايات المتّحدة للنهوض بإقتصادها، كما أنّها بحاجة الى الإعتراف رسمياً بشرعيتها.

ولدى الولايات المتّحدة حوافز حقيقيّة لتقدمها الى إيران وبما أنّها البلد الأقوى، فإنّه من المتوقع أن تقوم أولاً بالتلويح بغصن الزيتون. لقد مر زمن طويل منذ العاك 1979، وكان هناك عدد من الفرص الضائعة منذ ذلك الحين. وإنّ البلدين سيعانيان دونما الحاجة لذلك، وكذلك العالم، إذا ما تمّ تفويت الفرصة الحاليّة.

الفرص الضائعة

ومنذ أواخر التسعينات، وأثناء حكم إدارة كلينتون ورئاسة خاتمي، قام كلا البلدين بمحاولة تطبيع علاقتهما، لكن لم يبد أنّ أياً منهما كان مستعداً كفاية للقيام بتلك الخطوة الزائدة. وعندما أنتُخِبَ خاتمي في العام 1997، ظهر على شاشة CNN في كانون الثاني 1988 ونادى " بحوار الحضارات " بين إيران والولايات المتّحدة، ولم تلق دعوته المغرية آذاناً صاغية في الولايات المتّحدة، كما لم يكن هناك من رد أميركي مؤازر لنداءه.

وفي نيسان 1999، قدّم الرئيس كلينتون شبه إعتذار عن الأخطاء الأميركيّة، والذي رفضه الإيرانيون بسرعة لأنّه بالكاد كان إعتذاراً بالنسبة إليهم. قال كلينتون: " إنّ إيران، وبسبب أهميتها الجيوسياسيّة الهائلة على مدى الزمن، فإنّها كانت عرضة الى الكثير جداً من الإنتهاكات من دول غربيّة عدةّ ". وقد فشل هذا التصريح بالتوجّه لقضيّة إنقلاب عام 1953 الذي كان له أثر كبير في النفس الوطنيّة الإيرانيّة. وبعد سنة من ذلك، ألقت مادلين أولبرايت خطاباً إعترفت فيه بتدخّل الولايات المتّحدة في إنقلاب 1953 الذي أدى الى الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء مصدّق. وهذه المرّة، رحّب وزير خارجيّة إيران بالإشارة الى أنّ القائد الأعلى الإيراني آية الله الخامنئي وصف لاحقاً هذا التصريح بالخادع والمتأخّر.

وفي أواخر العام 2001، وعندما أطلقت الولايات المتّحدة حملتها على " الحرب على الإرهاب "، بعد هجمات مركز التجارة العالمي، كان هناك عدد من المقابلات بين الأميركيين والإيرانيين. وقدّمت إيران نصيحة إقليميّة وتكتيكيّة للأميركيين حول المنطقة المضطربة في أفغانستان، إلاّ أنّ الأميركيين لم يبالوا بها. وعند هذه النقطة، أمل الإيرانيون بأن يكون هذا الإختراق هو ما إحتاجته البلدان في النهاية. وعلى كل، وبسرعة بعد كانون الثاني 2002، قام الرئيس بوش بمكافأة إيران بتصنيفها إحدى دول " محور الشر " في خطابه للأمّة، مما أغضب الإيرانيين. والى الآن، فإنّ المبدأ الإيراني مستمر، ففي تشرين أوّل 2003، قدّمت إيران للأمم المتّحدة قائمة من المشتبه بهم بتنظيم القاعدة والمعتقلين في إيران. ومرّة أخرى، لم يكن الرد الأميركي هو ما توقّعه الإيرانيون: لقد لامت الولايات المتّحدة إيران على تفجيرات الرياض في أيار 2003 (عرضت واشنطن الى أنّ خلايا صغيرة من قيادات القاعدة في إيران، هي التي خططت للهجوم). وجاء العرض الأخير من طهران في شباط 2005 عندما أجرت مجلّة USA Today مقابلة مع رفسنجاني الطامح للرئاسة، والذي نادى للحوار مع واشنطن، وربما كان هذا الحوار ليحصل لو تمّ إنتخاب رفسنجاني في الإنتخابات الرئاسيّة الإيرانيّة في حزيران 2005، إلاّ أنّ الدولة الإيرانيّة إختارت المتشدد أحمدي نجاد كرئيس للبلاد، الأمر الذي فاقم من حدّة التوترات بين طهران وواشنطن بسبب كلامه. ومن غير المحتمل، والى حد كبير، أن يمنح أحمدي نجاد إشارة تعكس الإرادة الطيبة تجاه إدارة بوش، والتي كان خاتمي قد قدّمها لإدارة كلينتون. وقد زادت ملاحظاته المثيرة الأخيرة عن دولة إسرائيل من حدّة التوترات بشكل دراماتيكي، وجعلت من الصعب سياسياً على الولايات المتّحدة أن تبدأ بعمليّة إرتباط مع إيران.

وبصورة مساوية، فإنّه من غير المحتمل أن توقف إدارة بوش تصنيف إيران " كأكثر دولة ناشطة وراعية للإرهاب "، وبالرغم من الكلام القاسي الموجّه ضد إيران، فإنّ السواد الأعظم من الشعب يريد تحسين العلاقات مع الولايات المتّحدة، بما أنّه مؤيّد لأميركا، وبما أنّ معظم الشعب معارض للنظام الحالي في إيران. ولسوء الحظ، فإنّ التصريحات الأخيرة تؤشّر الى أنّ الولايات المتّحدة تعتقد بأنّ " العلاقات الطبيعيّة مستحيلة الى أن يتم تغيير في سياسات إيران "، وهو تقييم

عادل، إلاّ أنّ السياسات الأميركيّة تجاه طهران بحاجة الى مراجعة أيضاً. بالإضافة الى هذا، جاءت التصريحات الأخيرة لوزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس بإتهام إيران بإشعال المظاهرات الحاليّة بسبب نشر الرسوم الكاريكاتوريّة عن النبي محمد وبأنّها يجب أن تتوقف عن ذلك وبأنّهم يعرقلون أيّة محاولة للتطبيع.

كيفيّة تطبيع العلاقات بين الولايات المتّحدة وإيران

قامت إيران والولايات المتّحدة بأعمال يؤسَف لها، فعندما يتقاربان، يكون هناك صعوبة في الإعتراف والإعتذار عن الأحداث التاريخيّة الماضية، وفوق ذلك، وضع الماضي خلفهما. فالإيرانيين لديهم مشكلة في نسيان إنقلاب 1953 الذي قادته الولايات المتّحدة لعزل رئيس الوزراء الوطني والمحبوب شعبياً محمد مصدّق، وفرض نظام الشاه عليهم مدّة 25 سنة، في حين لا يستطيع الأميركيون مسامحة الإيرانيين على إحتجازهم الرهائن في السفارة الأميركيّة في العام 1979.

وعلى الرغم أنّ هذه الأحداث كان لها وقع هائل، فإنّ الإيرانيين يشعرون بأنّ الوقت قد حان للإعتراف بهم كلاعب رئيسي في المنطقة. إنّ هذا الشعور الوطني القوي مؤسس على مفهومَين هما الأهميّة الجيو سياسيّة للبلاد، وتأثير إيران الإجتماعي- الإقتصادي في تلك المنطقة.

وإنّ الخبرة الإجتماعيّة والإقليميّة التي يمكن لإيران أن تقدّمها تُعتبر جيدة جداً لذلك لا يمكن تجاهلها، كما لا يمكن تجاهل مواردها الهائلة من الهايدروكاربون الطبيعي، وبالتحديد، النفط والغاز الطبيعي، وكذلك سوقها التجاري الضخم نسبياً وغير المُكتشَف حتّى الآن. ومع الإضطراب الأهلي في بلدين البلدان المجاورة لها ومع الخبرة السياسيّة- الإجتماعيّة المكتسبة من تاريخها الطويل المضطرب غالباً، فإنّ إيران في موقع جيد للغاية لتقديم النصح حول كيفيّة تجاوز الصعوبات الإقليميّة.

إنّ العمل المشترك هو ما يحتاجان إليه، ويجب على كل من إيران والولايات المتّحدة القيام بتغييرات. فإذا كانت إيران تريد أن تكون ممثلاً إستراتيجياً أساسياً في الشرق الأوسط، فإنّ عليها أن تبدّل سلوكها الحالي في ثلاث مجالات لأنّ مع الوعي تأتي المسؤوليّة. أوّلاً، يجب أن تعلن إيران عن تعليق أنشطة التخصيب وإعادة التصنيع لفترة من الزمن تمتد الى عشر سنوات على الأقل، وهذا سيقدّم للمجتمع الدولي الضمانة والثقة بأنّ إيران بحاجة لمواصلة برنامج نووي سلمي بالكامل.

وقد تعارض إيران قبول هذا الأمر بما أنّها تريد أن تتم معاملتها بالتساوي مع دول أخرى في معاهدة NPT. إلاّ أنّه إذا كان بإمكان الولايات المتّحدة أن تقدّم لإيران ضمانات أمنيّة حقيقيّة مع إمداد مضمون لوقود المفاعل المدني وأن تكف عن الحديث حول تهديد إيران طوال الوقت، فإنّ قبول إيران سيكون أمراً ممكناً بالتأكيد.

ثانياً، يجب على إيران إنهاء روابطها مع المنظّمات الإرهابيّة وأن تتوقف عن الكلام المعادي لإسرائيل. وهذا الأمر ممكن إذا ما إعترفت إيران علناً بإسرائيل. إذ لا يُعتبر الأمر ضد الإسلام، إذا تقبلت إسرائيل كبلد كما فعلت سابقاً مصر ودول إسلاميّة أخرى. وأخيراً، يجب لأن تحاول إيران تحسين سجلها لحقوق الإنسان بواسطة تشجيعها لصحافة أكثر حريّة وتعزيز الديمقراطيّة، وحماية أقلياتها العرقيّة الكبيرة نسبياً.

وتتألف إيران من شعب هو الأكثر تنوعاً في العالم، وبإثباتها لباقي العالم عن إلتزامها بإحتواء وبالمحافظة على حقوق شعب متنوّع كهذا، يمكن لإيران أن تسجّل سابقة في تعزيز وحماية حقوق الأقليات.

يجب على إيران والولايات المتّحدة أن يشتركا معاً وبفعاليّة لتطبيع علاقاتهما، حيث أنّ الولايات المتّحدة تملك " الجزرة " لإغراء الإيرانيين، كما أنّ بإمكان الإيرانيين أيضاً أن يحوموا حول تلك الجزرة للحصول عليها، وبإمكان الولايات المتّحدة أن تقدّم للإيرانيين ضمانة أمنيّة، وبذلك تعترف وتتقبّل الجمهوريّة الإسلاميّة، كما بإمكانها أن تقدّم لهم حوافز إقتصاديّة.

إنّ الضمانة الأمنيّة الأميركيّة لن تضع جانباً المحادثات الأخيرة حول ضربات عسكريّة من جانب إسرائيل والولايات المتّحد فقط، وإنّما أيضاً ستكون بمثابة إعتراف نهائي بالجمهوريّة الإسلاميّة في إيران في نظر الحكومة الأميركيّة التي كانت قد رفضت على مدى 27 عاماً الماضية الإعتراف بشرعيّة حكومة طهران.

ويمكن أن تكون هذه النقطة الأخيرة مبالغة في التفاؤل، إلاّ أنّها ستقدّم للإيرانيين ضمانة نهائيّة على أنّ الأميركيين لن يكونوا مصممين بعد الآن على تغيير النظام. لقد رأى الإيرانيون قدرة الأميركيين. إذ ما كان عليهم سوى أن ينظروا الى جانبي بلادهم ليشاهدوا أنّ الولايات المتّحدة جادّة في تغيير النظام وغرس الديمقراطيات في المنطقة. ويمكن للولايات المتّحدة الإعتراف بشرعيّة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة عن طريق تشجيع الحوار من خلال قناتها العراقيّة.

إنّ زلماي خليل زاده، السفير الأميركي في بغداد، متحمّس للقاء الإيرانيين للحديث حول العراق، ويجب على الإيرانيين الإمساك بهذه الفرصة بما أنّ المحادثات حول العراق ستكون واسعة وقد تؤدّي الى محادثات حول مجالات أخرى، كالعلاقات الإيرانيّة- الأميركيّة. فكلما كان هناك تفاعل أكبر بين الإيرانيين والأميركيين من خلال قنوات غير مباشرة، كالعراق، كلما كان تطبيع العلاقات أكثر إحتمالاً.

أمّا بالنسبة للحوافز الإقتصاديّة، فيمكن للولايات المتّحدة أن تبدأ برفع العقوبات ضد إيران، وبدفع الأصول الماليّة الإيرانيّة المجمّدة لديها.

إنّ الحكومة الأميركيّة تحظر أغلب أنواع التجارة مع إيران، وبالأصل، كانت العقوبات قد فُرضَت لمعاقبة طهران على حصارها السفارة في العام 1979. ومؤخراً، وُضِعَت هذه العقوبات موضع الإستعمال لمنع إيران من دعم المنظّمات الإرهابيّة الدوليّة التي تعوق العمليّة السلميّة في الشرق الأوسط، كما منعها من مواصلة السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل (WMD). ومنذ إستلام إدارة بوش الحكم، قامت الولايات المتّحدة بفرض عقوبات إقتصاديّة تشمل التحويلات المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل لإيران أكثر من 50 مرّة. إنّ فرض عقوبات أكثر على إيران لن يحل الأزمة النوويّة. وبما أنّ إعطاء إشارة عن الإرادة الطيّبة هي طريقة للبدء بحوار، فإنّ الولايات المتّحدة بإمكانها أن تقدّم وتدفع 61,8 مليون دولار لإيران كانت قد وعدت بها كتعويض عن 248 إيراني كانوا قد قتلوا في حادث إنزال طائرة Iran Air رقم 655 في العام 1988. إنّ مبلغ 61,8 مليون دولار هو مبلغ أقل بكثير مما أخذته من الأصول الإيرانيّة المجمّدة في الولايات المتّحدة نتيجة أزمة رهائن السفارة الأميركيّة في العام 1979 في طهران.

إنّ عرض دفع جزء من المال على الأقل، ورفع العقوبات يمكن أن يكونا عنصرين مهمين في مرحلة الحوافز الإقتصاديّة المقدّمَة لإيران في عمليّة تبادل للحصول على تعليق تطوير إنتاج الوقود الكامل. فمثلاً، وخلال فترة التعليق لعشر سنوات، يمكن للولايات المتّحدة أن تكافئ إيران كل سنتين توقف فيها أنشطتها النوويّة بدفع جزء من الأموال التي تخصها.

وبصورة مساوية، يمكن للإيرانيين أن يساعدوا الأميركيين: يمكنهم أن يكونوا بوجودهم عاملاً مساعداً للإستقرار في الشرق الأوسط، حيث بإمكانهم تقديم خبرتهم الإجتماعيّة- السياسيّة والإقليميّة الفذّة في محاولتهم لتجاوز الصعوبات الإقليميّة (وهو ما قاموا به بعد 9/11 في الداخل ومع أفغانستان)، وكذلك تقديم مواردهم الهائلة من الهايدروكاربون الطبيعي (النفط والغاز) الضروريّة للولايات المتّحدة التي بدأت تتلاشى مواردها من هذه الطاقة (ما عدا الفحم) والمفتوحة شهيتها على طاقة كهذه.

إنّ إيران تملك ثاني أكبر إحتياطي من النفط والغاز الطبيعي في العالم، كما أنّها رابع أكبر منتج للنفط في العالم بعد العربيّة السعوديّة، روسيا، والولايات المتّحدة. وإنّ إمكاناتها الضخمة لجهة التجارة الخارجيّة والإستثمار مقترنة بمكانتها السياسيّة والتاريخيّة الرفيعة في المنطقة، كل ذلك يؤشّر وبقوّة الى أهميّة إيران وكم بإمكانها أن تقدّم للولايات المتّحدة ولماذا لا يمكن تجاهلها أكثر ولهذا الحد.

ويتألف الشعب الإيراني من الشباب بعمر 15 الى 64 أي 68% من عدد السكان، أمّا نسبة القراءة والكتابة عند الشعب الإيراني فتبلغ 79,4%. وتتعامل إيران تجارياً مع الإتحاد الأوروبي (إنّ الإتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإيران)، الصين، الهند، وروسيا، وهي البلدان التي لديها علاقات متينة مع الولايات المتّحدة.

وبصورة مشابهة، فإنّ لدى الولايات المتّحدة الكثير لتقدّمه لإيران، ولكن كيف يمكن لتغيير سياسي كهذا بين الولايات المتّحدة وإيران أن يحصل؟

هنا يمكن أن يكون تعاطي الإتحاد الأوروبي مع إيران مفيداً لحدوث تطبيع في العلاقات الإيرانيّة- الأميركيّة.

الدور الأساسي للإتحاد الأوروبي تقارب إيران إيران والولايات المتّحدة

بإمكان الإتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً مهماً كوسيط بين الولايات المتّحدة وإيران، بما أنّ لديه علاقات مع كلا الجانبين. إنّ تاريخ مفاوضات الإتحاد الأوروبي مع إيران يمكن أن يدون له دور في تطبيع العلاقات بين الولايات المتّحدة وإيران، على الرغم أنّ إيران نكثت إتفاقها مع الأوروبيين، مما أدّى الى إنهيار المحادثات وكذلك التقارب الأميركي/ الإتحاد الأوروبي.

ولا يزال بإمكان الإتحاد الأوروبي أن يكون مساعداً في حفظ الروابط الإيرانيّة- الأميركيّة. فالأوروبيين لديهم خبرة في التعامل مع الإيرانيين وهو ما يمكن الإعتماد عليه في دعم تقارب إيراني- أميركي، وبما أنّ الإتحاد هو الوسيط الخارجي الوحيد للمصالح الثابتة في كلا البلدين، فإنّ بإمكانه تشجيع العمل والحوار عند الجانبين.

وعلى الرغم أنّ الإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة قد توصلا الى إجماع بالرأي حول طموح إيران النووي، فإنّ مفاوضات إيران- الإتحاد الأوروبي حول المسألة النوويّة ستستمر، وبذلك فإنّ جلوس الثلاثة حول طاولة المفاوضات لا يزال أمراً ممكناً.

علاقات إيران- الإتحاد الأوروبي

إنّ علاقة الإتحاد الأوروبي مع إيران جديدة نسبياً بالمقارنة مع علاقتها بالولايات المتّحدة. وتعود علاقة الإتحاد الأوروبي بإيران الى العام 1993 عندما حصل تبادل متقطّع بينهما.

ومنذ آذار العام 1998، نما الحوار وكان هناك شروط حيث تعهّد الإتحاد الأوروبي بإدارة الروابط التجاريّة مع إيران من خلال (Tc-Iran Trade Corporation Agreement TCA)، إذا ما بدت إيران حواراً حول التقدّم بأربع مجالات رئيسيّة وذات أهميّة خاصّة للإتحاد الأوروبي ويركّز عليها. وهذه المجالات الأربع المهمّة يتشارك بها الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتّحدة على حد سواء، حيث على إيران أن تظهر بأنّها:

1- معززة للديمقراطيّة.
2- عاملة على تحسين سجلها بحقوق الإنسان.
3- تعليق إرتباطاتها مع المنظّمات الإرهابيّة.
4- التخلي عن عزمها تطوير أسلحة الدمار الشامل (WMD)

وقد بدأت مفاوضات التعاون التجاري (TCA) في بروكسل في كانون الأول 2002، وكان التركيز على إتفاق التعاون والتجارة، الحوار السياسي والتعاون ضد الإرهاب. وستكون TCA إتفاقاً سياسياً بين الإتحاد الأوروبي وإيران، ويمكن لهذا الإتفاق أن يتجسد، فقط، في حال تقدّمت إيران، وفق المعايير الغربيّة، في هذه المجالات الأربعة المهمّة. إنّ المفاوضات مستمرّة لكن ليس الى الحد التي كانت عليه قبل الأزمة النوويّة الإيرانيّة الحاليّة.

إنّ جهود الإتحاد الأوروبي كانت مثيرة للإعجاب في إحتواء تهديد إيران النووي، إذ علقت إيران بعض أوجه أنشطة التخصيب لمدّة 18 شهراً. وفي آب 2005، قامت إيران بنكث إتفاقها مع الأوروبيين وأعادت البدء ببرنامجها لإنتاج الوقود النووي الكامل، بعدما ملّت من إنتظار النتائج الملموسة من الأوروبيين. إذ وافق الأوروبيون من خلال إتفاق باريس (PARIS AGREEMENT) في شهر تشرين الثاني 2004، أنّه إذا ما علّقت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم وأوقفت برنامجها لتحويل اليورانيوم الى الفلورايد الرباعي (TETRAFLORIDE)، عندها فإنّ إتفاق التجارة سيتجسد واقعاً (منفصلاً عن TCA) وتصبح إيران حرّة في الوصول الى التكنولوجيا النوويّة المدنيّة. وعلى الرغم أنّ إيران عملت بحصتها من الإتفاق لجهة التعليق، فإنّها لم تر أيّة مكافأة من الأوروبيين الذين لم يقدموا لإيران ما وُعِدَت به من الحصول على تكنولوجيا نوويّة لأهداف طبيّة ولتوليد الطاقة.

وإنّ فوز أحمدي نجاد وصبر إيران القليل صعّدا الأزمة النوويّة: فمنذ أن أصبح أحمدي نجاد رئيساً، قام بتغيير الفريق الإيراني المفاوض وأجرى تغييراً شاملاً في كل فرع أو قطاع حكومي وعام.

وعلى كل، فإنّ أحمدي نجاد، وكخاتمي، لا حيلة له بصنع أي قرار مسؤول من دون الحصول على موافقة السلطة العليا، ذلك بأنّ أي تحوّل جذري في السياسة الوطنيّة لا يمكن أن يتم بواسطة الرئيس نفسه.

إنّ حوافز الإتحاد الأوروبي لم تعد مغرية للفريق الإيراني الجديد المفاوض على المسألة النوويّة كما كان يُؤمَل في الأصل. والأمر الأكثر أهميّة هو أنّ حوافز الإتحاد لا يمكن أن تطابق مع ما يمكن للولايات المتّحدة أن تقدّمه لإيران.

بالإضافة الى هذا، فإنّ الإتحاد الأوروبي، وفي تعامله مع إيران، جعل من المسألة النوويّة أولويّة له. وقد يكون الإيرانيون عارضوا ذلك، لأنّه وبينما كانت المفاوضات جارية حول المسألة النوويّة، توقفت المحادثات حول إتفاقيّة TCA. وكما لوحِظ، فإنّه عندما بدأ الإتحاد الأوروبي حواره مع إيران في أوائل التسعينات، أضاء على أربع مواضيع تتصل بإيران، ولم تتغيّر هذه المواضيع منذ قضيّة سلمان رشدي ولم تعطي الأهميّة لها، وإنّما يبدو حالياً أنّه هناك عدم توازن بين هواجس الإنتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل وبين أولويات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، إذ لم يُشدَد على هذه المسائل وتم التهاون بها بشكل خاص، في حين إحتلّت المسألة النوويّة الأولويّة. ويؤكّد المسؤولون الأوروبيون على أنّ مسائل حقوق الإنسان والديمقراطيّة لا تزال مهمّة للإتحاد الأوروبي، إلاّ أنّ معظمهم يحتج بأنّ الموضوع النووي بحاجة لأن يُحَل أولاً. إنّهم ينكرون أنّ المسألة النوويّة أكثر أهميّة، لكنّ÷م يؤكّدون على أنّها ضاغطة أكثر وإنّها مسألة ملحّة تحتاج الى التعامل معها أولاً.

إنّ الأسباب الداعية لإبراز المسألة النوويّة تقع على ثلاثة أوجه: السبب الأوّل والأكثر أهميّة، التعقيدات الأمنيّة الدوليّة. ثانياً، لأنّ الإتحاد الأوروبي يريد لعب دور إستراتيجي في الشرق الأوسط. ثالثاً، لأنّ الإتحاد الأوروبي يريد أن يكون لاعباً أقوى في عمليّة الحد من الإنتشار النووي. فبجعله هذه المسألة أولويّة عنده فإنّه يُظهر للمجتمع الدولي أنّه جاد في محاربة نشر الأسلحة النوويّة في العالم.

إنّ المواضيع المهمّة (الأربعة) ليست منفصلة، لكن إذا ما تمّ حل المسألة النوويّة أولاً، فمن المحتمل أن يعقب ذلك حل المواضيع الأربعة المهمّة الأخرى. ويبدو أنّ جميع مسؤولي الإتحاد الأوروبي يوافقون على أنّه إذا تمّ التشديد على تلك المسائل (الأربعة لإيران)، فإنّ الإتحاد الأوروبي وإيران لن يصلا الى أي مكان. إنّ التشديد الآن هو على الأمن في حين أنّ الحوار حول الديمقراطيّة وحقوق الإنسان منقطع.

وكجزء من سياسة الإرتباط والتعاطي الطويل الأمد مع إيران، حاول الإتحاد الأوروبي أن يتوجّه الى مسائل الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، إلاّ أنّ ذلك أثبت، من خلال حوار ثنائي إيراني- أوروبي حول تلك المسائل والذي بدأ في 2002، أنّه كان حواراً صعباً. إنّ الخبرات الأوروبيّة في هذه التجربة يمكن أن تكون مؤثّرة في تغيير سياسة الولايات المتّحدة بالتعاطي مع إيران، فبدلاً من الترويج لتغيير النظام في إيران، فإنّ على الولايات المتّحدة أن تعمل على نشر فكرة حقوق الإنسان والديمقراطيّة، وإنّ خبرة الإتحاد الأوروبي السابقة يمكن أن تكون مفيدة في هذا المجال. إنّ تعزيز حقوق الإنسان في إيران يمكن أن يكون عمليّة صعبة جداً للإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة لأنّ أيّة محاولة من الحكومات الأجنبيّة للدخول في السياسة الداخليّة لإيران سيعتبر، أوتوماتيكياً، من قِبَل الإيرانيين، بأنّه تدخّل خارجي مع ما تقدّم من الشعور القوي للإيرانيين بفقدان الثقة تجاه أي نوع من أنواع التدخّل الخارجي في البلاد.

وبإمكان الإتحاد الأوروبي القيام بأمور أكثر مما يفعل الآن بكثير: يدعم الحركة الإصلاحيّة في إيران، ويؤيّد التعامل مع التعامل مع إيران الديمقراطيّة، إلاّ أنّ إيران هذه هي للإيرانيين وهم يقررون بأنفسهم ما الذي بإمكان الإتحاد الأوروبي وأميركا فرضه، وما ليس بإمكانهما؛ إنّ الأمر يعود للإيرانيين للتصدّي لهذه المسائل لأنّها تؤثّر مباشرة عليهم. ومن جهة أخرى، فإنّ المسألة النوويّة تحمل إمكانات عدم الإستقرار ولها تأثيرات على الإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، وعلى باقي المجتمع الدولي بشكل مباشر. ولذا، فإنّه ولهذه الأسباب بالتحديد تمّ التوجّه الى المسالة النوويّة كونها أولويّة.

وأصبح الإتحاد الأوروبي يملك، مؤخراً، خبرة في التعاطي مع الإيرانيين أكبر بكثير من خبرة الأميركيين، ولهذا السبب فهو في موقع الوسيط بين الدولتين، إذ ولأنّه لم يكن هناك أي تبادل ديبلوماسي بين الأميركيين والإيرانيين منذ 1979، فإنّه بإمكان الإتحاد الأوروبي تقديم النصح للبلدين حول ما إذا بإمكان كل فريق أن يتوقّع من الآخر وما هي القناة الأفضل لتغيير سياستهم المستقلّة. وفي الجو الحالي، فإنّه من الصعب التنبؤ بمن سيقوم بالتلويح بغصن الزيتون أولاً، هل هي الولايات المتّحدة أم إيران؟ ولذلك، فمن الممكن أن يكون الوسيط الخارجي هو على الأرجح الحل الأفضل.

ويمكن للديبلوماسيّة الأوروبيّة أن تشكّل سابقة في حال عمل الإتحاد الأوروبي كوسيط بين الولايات المتّحدة وإيران، إذ أنّ الخبرات السابقة للإتحاد الأوروبي لم تكن مضيعة للوقت، على الرغم من أنّ الحوافز الأوروبيّة لا يمكن أن تتطابق أبداً مع المكاسب الإقتصاديّة والضمانات الأمنيّة التي يحتاجها الإيرانيون من الأميركيين. وبدلاً من ذلك، فإنّ الدروس المستقاة من خبرات الإتحاد الأوروبي يكمن أن تساعد الأميركيين على تسهيل بدايات تطبيع العلاقات الأميركيّة- الإيرانيّة.

الإستنتاج

إنّ الشرق الأوسط منطقة مضطربة ومتأججة بالصراعات ولا يمكن للأزمة النوويّة إلاّ أن تزيد من حالة عدم الشعور بالأمن هناك. فلا السماح لإيران بتطوير تكنولوجيا نوويّة لأهداف عسكريّة، ولا إطلاق ضربة عسكريّة سيجعل الشرق الأوسط أكثر أماناً أو إستقراراً.

إنّ الطريقة الوحيدة لتحسين هذه الظروف هو أن تقوم الولايات المتّحدة وإيران بتطبيع علاقاتهما، ومن غير المحتمل أن يستهل أي من الرئيس أحمدي نجاد أو الرئيس بوش عرض خيار السلام، إلاّ أنّ بإمكان الإتحاد الأوروبي أن يكون مؤثراً في جمع البلدين حول طاولة المفاوضات، وما أن يحدث ذلك، فإنّ جهداً محترفاً محدداً لتسوية المسألة النوويّة يمكن أن ينجح، إذا ما عمل الجانبان بإبداع.

ويجب أن يكون هذا المجهود محمياً من الضغوط السياسيّة المحتومة والناشئة من العلاقة المتوتّرة (بين البلدين).

إنّ كل الإشارات الديبلوماسية المحتملة، الحوافز الإقتصاديّة والتعليقات السياسيّة الرسميّة يجب أخذهما بعين الإعتبار في موضوع البحث والتوصّل لحل الأزمة النوويّة.

لا يمكن للولايات المتّحدة وإيران أن تتجاهلا بعضهما أكثر من ذلك، فكل بلد بحاجة الى الآخر لأجل إستقرار منطقة الشرق الأوسط المتقلّبة. وما إن يجلسا حول طاولة المفاوضات، فإنّ المسؤوليّة والعبء سيكون على الطرفين لكي يصنعا، في النهاية، شكاويهم ومآسيهم الماضية جانباً، ولكي يعملا على تأمين علاقة جديدة وطبّعة. إذ سيكون هناك خسائر كبيرة عند إمعان النظر في الماضي، بينما سيكون هناك مكاسب كبيرة عند النظر في المستقبل: إنّ الخلافات الأميركيّة والإيرانيّة يمكن حلحلتها، وإنّ بداية جديدة للعلاقة الأميركيّة- الإيرانيّة سوف أمراً مساعداً في إستقرار الشرق الأوسط.

JAMES E. DOYLE IS NONPROLIFERATION SCIENCE FELLOWSHIP COORDINATOR IN THE NON DIVISION OFFICE AT LOS ALMOS LABORATORY.
SARA KUTCHESFAHANI IS A REASEARCHER WITHIN THE NONPROLIFERATION DIVISION OFFICE AT LOS ALMOS NATIONAL LABORATORY.

Research Services Group
ResearchServics.Group@gmail.com